

Distr.: General
8 July 2021
Arabic
Original: English/Spanish



الدورة السادسة والسبعون
البند 101 (ب ب) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي
لعام 2013

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما آراءها بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
3	بوتسوانا
6	كوبا
7	الهند
9	المكسيك
11	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

أولاً - مقدمة

1 - في قرار الجمعية العامة 45/75 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013:

(أ) شددت الجمعية على ما أُعربَ عنه في اجتماعها الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي عقد في 26 أيلول/سبتمبر 2013 من دعم قوي لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية (الفقرة 1)؛

(ب) دعت إلى الامتثال على نحو عاجل للالتزامات القانونية وإلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وأيدت ما أُعربَ عنه في الاجتماع الرفيع المستوى من دعم واسع النطاق لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرتان 2 و 3)؛

(ج) دعت أيضاً إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرة 4)؛

(د) طلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن وضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السادسة والسبعين وأن يحيل التقرير أيضاً إلى مؤتمر نزع السلاح (الفقرة 13).

2 - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في 18 شباط/فبراير 2021 تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. ويتضمن الفرع الثاني أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستُنشر أي آراء ترد بعد 31 أيار/مايو 2021 في الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة الأصلية التي قَدِّمت بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2021]

لا تحيد بوتسوانا عن دعوتها إلى حظر الأسلحة النووية، وقد صدّقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمُدت في تموز/يوليه 2017. وتمثل المعاهدة إنجازاً حاسماً نحو تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد أكدت بوتسوانا التزامها بالاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاقتصادية بانضمامها إلى الأطراف في معاهدة بليندابا التي أعلنت أن أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار، وتعزيز التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ونزع السلاح الكامل، وتعزيز السلام والأمن الإقليميين.

ولا يمس تطبيق معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا بالسلامة الإقليمية للدول الأطراف فيها وبسيادتها. وتسعى أفريقيا، من خلال هذه المعاهدة، إلى ضمان عدم تطوير أسلحة نووية أو إنتاجها أو اختبارها في أي بلد من بلدان القارة أو حيازتها أو نشرها فيها بطريقة أخرى.

ويهدف نزع السلاح إلى القضاء على فئات كاملة من منظومات الأسلحة. ويشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديدا خطيرا للأمن الدولي. وفي هذا الصدد، تدعم بوتسوانا الجهود الرامية إلى تعزيز ودعم تنفيذ العمليات الدولية المتصلة بنزع السلاح ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبموجب القرار 1540 (2004)، يُلزم مجلس الأمن الدول الأعضاء بالامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات الفاعلة غير الحكومية التي تحاول حيازة أسلحة الدمار الشامل. ويلزم ذلك القرار الدول الأعضاء أيضا بوضع تشريعات جنائية وبزيادة التعاون الدولي بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد سنت بوتسوانا عدة صكوك تشريعية لدعم الالتزامات المذكورة أعلاه ولإدماج الأحكام الواردة في المعاهدات المذكورة أدناه.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتعزيز هدف تحقيق نزع السلاح النووي. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي المعاهدة المتعددة الأطراف الوحيدة الملزمة التي تلتزم بموجبها الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق هدف نزع السلاح. وقد أنشأت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نظاما للضمانات النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتفرض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها رسميا عدم نقل الأسلحة النووية أو أي أجهزة متفجرة نووية أخرى أو التكنولوجيات المتصلة بها إلى أية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبموجب المعاهدة، تتعهد الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم اقتناء أو إنتاج أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية.

وتطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضا بقبول الضمانات للكشف عن عمليات تحويل مسار المواد النووية المعدّة للأنشطة السلمية، مثل توليد الطاقة، بهدف إنتاج أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. ويجب أن يتم ذلك وفقا لاتفاق ضمانات فردي يُبرم بين كل دولة طرف غير حائزة للأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبموجب تلك الاتفاقات، يجب إطلاع الوكالة على جميع المواد النووية الموجودة في المرافق المدنية السلمية الخاضعة لولاية الدولة المعنية، علما أنه يمكن للوكالة الدخول إلى تلك المرافق بشكل روتيني لإجراء عمليات رصد وتقنيش دورية.

معاهدة حظر الأسلحة النووية

صادقت بوتسوانا على معاهدة حظر الأسلحة النووية في 15 تموز/يوليه 2020 مما يدل على التزامها القوي بخطة نزع السلاح على الصعيد العالمي. وترى بوتسوانا، شأنها شأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هو الاتجاه الصحيح نحو تعزيز السلام والأمن في العالم، وتوطيد نظام عدم الانتشار، واعتماد التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية السلمية.

وتسعى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى منع وحظر جميع التجارب النووية في مختلف أنحاء العالم. وستدخل المعاهدة حيز النفاذ عندما تصدق عليها جميع الدول الأطراف. ولتحقيق ذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تعمل بلا كلل من أجل التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وإضافة إلى الاعتبارات الإنسانية، يمثل نزع الأسلحة النووية التي تملكها الدول الحائزة للأسلحة النووية شرطا ضروريا لتحقيق السلام والأمن الدوليين، وكذلك الاستقرار الدولي، استنادا إلى مبدأ ضرورة الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية. ويجب تقادي انتشار الأسلحة النووية إلى مستوى يفوق المستوى الذي بلغته وقت التوقيع على المعاهدة. ويقوم ذلك على افتراض أن زيادة الانتشار ستؤدي إلى زعزعة استقرار العلاقات الدولية وستؤثر سلبا على العلاقات الدولية وعلى السلام والأمن الدوليين.

وتؤيد بوتسوانا أنشطة البحث والتطوير في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي أصبحت بوتسوانا طرفا فيها منذ عام 1969. ونحن نعتقد أن هذا السعي لتطوير الطاقة النووية ينبغي أن يتم ضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها. ولذلك، من المهم أن تمتثل جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل تام للالتزامات والضمانات المتعلقة بعدم الانتشار وللبروتوكولات الإضافية الملحقة بالمعاهدة على سبيل الأولوية.

ووفق ما تنص عليه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي لجميع البلدان أن تشجع الاستغلال السلمي للطاقة النووية وأن تتعاون على ذلك، مع السعي في الوقت نفسه على نزع السلاح النووي الكامل.

وباعتماد قرار الجمعية العامة 32/68، بصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، أكدنا مجددا التزامنا بالهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد برهنت بوتسوانا على مر السنين على التزامها بنزع السلاح النووي لكونها، على سبيل المثال لا الحصر، طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة، ومعاهدة بليندابا، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية التي صدقت عليها مؤخرا. وإضافة إلى ما سبق، سنت بوتسوانا مؤخرا قانون (حظر) الأسلحة النووية (عام 2018)، الذي ينص على تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد الوطني. وقد أيدت بوتسوانا باستمرار جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بنزع السلاح النووي والجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وتؤيد بوتسوانا أنشطة البحث والتطوير في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية المضطلع بها وفقا لأحكام معاهدة عدم الانتشار النووي. ووفق ما تنص عليه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي لجميع البلدان أن تشجع الاستغلال السلمي للطاقة النووية وأن تتعاون على ذلك، مع السعي في الوقت نفسه على نزع السلاح النووي الكامل. ونحن نعتقد أن السعي لتطوير الطاقة النووية ينبغي أن يتم في إطار الوكالة وبروتوكولاتها.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[20 أيار/مايو 2021]

ترى كوبا أن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل الأولوية العليا في مجال نزع السلاح. وتمثل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، السبيل الوحيد لضمان ألا تعاني البشرية مرة أخرى من آثارها الرهيبة، وبالتالي فهو مطمح مشروع للمجتمع الدولي.

ويدلُّ على الأهمية التي نوليها لهدف نزع السلاح النووي افتخارُ بلدنا بالانتماء إلى أول منطقة ذات كثافة سكانية عالية في العالم تُعلن منطقةً خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو)، وأول منطقة تعلن نفسها منطقة سلام، كما أن بلدنا عضو نشيط في حركة بلدان عدم الانحياز التي روجت للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في 26 أيلول/سبتمبر.

ومن دواعي شرف كوبا أنها وقَّعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية يوم فُتح باب التوقيع عليها وأنها كانت خامس دولة تصدِّق عليها.

ونحن نرحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. وخلافا لمزاعم بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، تسهم المعاهدة بشكل فعال في نزع السلاح العام الكامل وفي صون السلام والأمن الدوليين بوضع قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولي التي تحظر الأسلحة النووية حظرا قاطعا في جميع الظروف وتوفر إطارا قويا وملزما قانونا لتدميرها وإزالتها تماما. فالأسلحة النووية ليست غير إنسانية وغير أخلاقية ولا يمكن الدفاع عنها أخلاقياً فحسب، بل إنها غير قانونية أيضاً.

ومن نفس منطلق معارضتنا الشديدة للتجارب النووية بجميع أنواعها، أودعنا صكنا للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم تدخل حيز النفاذ بعد.

ونرحب بالمناسبات التي تنظَّم على جميع المستويات وبجهود المجتمع الدولي الرامية للتشجيع على إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي إطار سعينا الجماعي لإزالة الأسلحة النووية، يكتسي التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة 32/68 و 58/69 و 34/70 و 71/71 و 251/72 و 40/73 و 54/74 و 45/75 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى لعام 2013، أهميةً بالغة أيضاً.

وتشجع كوبا نزع السلاح العام الكامل وترفض وجود الأسلحة النووية وانتشارها واستخدامها، باعتبار ذلك مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية التي ينص عليها دستورها، وستواصل الترويج لنزع السلاح النووي ولإزالة الكاملة للأسلحة النووية أثناء الاجتماعات والمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح. وستواصل كوبا دعم الأنشطة التي تُنظَّم بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي يحتفل به في 26 أيلول/سبتمبر من كل عام، والمشاركة في تلك الأنشطة. وقد أكد الرئيس ميغيل دياز - كانيل بيرموديس جميع هذه المواقف في البيان الذي أدلى به خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في 26 أيلول/سبتمبر 2018.

وفي عام 2020، وبسبب التدابير المتخذة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عُقد الاجتماع الرفيع المستوى بشكل مختلط وحضره عدد أكبر من المشاركين مقارنة بالسنوات السابقة. ويبرهن ذلك على الاهتمام بتحقيق نزع السلاح النووي، في سياق دولي يواجه تهديدات ناجمة عن تطوير منظومات أسلحة نووية جديدة، وتحديث القوات والترسانات القائمة، وتزايد دور هذه الأسلحة في العقائد الدفاعية والأمنية العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية، وتجاهل الالتزامات الدولية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ونحن ندعو منظومة الأمم المتحدة والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ تدابير إضافية كل عام للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية ولحشد العمل الدولي من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وتشجع حكومة كوبا أنشطة التثقيف والتعريف والتوعية المخطط بها في هذا المجال، ومنتديات المناقشة والمؤتمرات الخاصة التي يشارك فيها الطلاب والعاملون في الأوساط الأكاديمية. وتدعم كوبا إعداد وتطوير عمليات محاكاة الأمم المتحدة في الجامعات الكوبية بما في ذلك تنظيم دورات بشأن نزع السلاح النووي.

وتساهم منظمات المجتمع المدني في كوبا أيضا في الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له عن طريق تنظيم معارض مرئية وحلقات نقاش بشأن خطر الأسلحة النووية على البشرية، وكذلك من خلال أنشطة أخرى، مثل دراسة وتعميم أفكار القائد العام للثورة الكوبية، فيدل كاسترو روس، ذلك المقاتل الذي لم يعرف الكلل في سعيه إلى نزع السلاح النووي. ويُشجّع الشباب على المشاركة في جميع المناسبات. ومن أبرز الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد تلك التي تنفذها الرابطة الكوبية للأمم المتحدة ولجنة الأطباء الكوبيين لمكافحة الأسلحة النووية والاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين.

ولا بد من معالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي عن طريق تعددية الأطراف وبحلول متفق عليها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[18 أيار/مايو 2021]

أيدت الهند قرار الجمعية العامة 45/75 المقدم من حركة بلدان عدم الانحياز الذي دعت فيه الجمعية العامة إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

والهند دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية. وهي ملتزمة بسياسة الردع الأدنى الموثوقة التي تتبعها وبموقفها المتمثل في عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية وعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتعتقد الهند أنه يمكن تحقيق هدف جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية من خلال عملية تدريجية تقوم على التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه، يكون عالمياً وقابلاً للتحقق وغير تمييزي.

ولقد اعترف المجتمع الدولي منذ زمن طويل بأن الأسلحة النووية تشكل أخطر تهديد بالنسبة للبشرية. وتعزز إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية أمن جميع الأمم، ولهذا من الأهمية بمكان تكثيف الجهود الرامية لبناء توافق في الآراء من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وفي إطار التزام الهند الطويل الأمد بالمساهمة في الجهود المتعددة الأطراف الهادفة المبذولة لتحقيق عالم بلا أسلحة نووية، حددت الهند في ورقة العمل CD/1816 المعنونة "نزع السلاح النووي" الخطوات الملموسة التالية لتنفيذ عملية تدريجية تتضمن ما يلي:

- إعادة تأكيد الالتزام الثابت من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية
- التقليل من أهمية الأسلحة النووية في العقائد الأمنية
- اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير لخفض الخطر النووي بما في ذلك مخاطر نشوب حرب نووية عرضاً، وإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية لمنع الاستخدام غير المقصود والعرضي للأسلحة النووية
- التفاوض على اتفاق عالمي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن "عدم المبادأة" باستعمال الأسلحة النووية
- التفاوض على اتفاق عالمي وملزم قانوناً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
- التفاوض على اتفاقية بشأن فرض حظر كامل على استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها
- التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر تطوير وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة النووية وتدمير تلك الأسلحة، تمهيداً للإزالة العالمية وغير التمييزية والقابلة للتحقق للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

وتولي الهند أهمية كبيرة لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، كما نصت على ذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكّسة لنزع السلاح، وكما أعيد تأكيد ذلك في قرار الجمعية العامة 83/75. وتؤيد الهند الشروع فوراً في مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، التي لا تزال تمثل أنسب أساس لبدء المفاوضات. وتولي الهند أهمية قصوى لأمن الفضاء، وتؤيد التعجيل بإجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتشارك الهند بنشاط في أعمال الآلية الثلاثية لنزع السلاح (وهي مؤتمر نزع السلاح، واللجنة الأولى للجمعية العامة، وهيئة نزع السلاح) لتسليط الضوء على التحديات المعاصرة الماثلة أمام السلام والأمن العالميين ولتعزيز الحوار المتعدد الأطراف من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

وفي القرارات السنوية التي تعرضها الهند على الجمعية العامة، ولا سيما القراران المعنونان "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" و "تخفيض الخطر النووي"، يتم توجيه انتباه العالم باستمرار إلى المسائل الحاسمة والمهمة المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي، وقد حظيت تلك القرارات بتأييد كبير

من الأعضاء. وتترك الهند تماما سرعة وتيرة التقدم المحرز في مجال العلوم والتكنولوجيا، مما يعود بفوائد هامة على المجتمعات ولكنه يثير في الوقت نفسه تحديات كبيرة أمام السلام والأمن الدوليين. وفي القرار السنوي الذي تقدمه الهند تحت عنوان "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح"، يركز الاهتمام العالمي على تلك المسائل الهامة، ويُعتمد القرار عادةً دون تصويت. وفي القرار السنوي الذي تقدمه الهند تحت عنوان "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل"، الذي يُعتمد أيضا دون تصويت، يتم تسليط الضوء على المخاطر الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، ووسائل إيصالها إلى الإرهابيين، وعلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي لمكافحتها.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2021]

تشير المكسيك إلى أن الأمم المتحدة احتفلت في عام 2021 بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الجمعية العامة قرارها الأول (1 د-1) في 24 كانون الثاني/يناير 1946 بشأن إنشاء لجنة لمعالجة المشاكل الناجمة عن اكتشاف الطاقة الذرية. ويبرهن ذلك على أن مسألة نزع السلاح النووي لا تزال مسألة مطروحة بالنسبة للمنظمة.

وفي الواقع، يعكس أول قرار اتخذته الجمعية العامة (1 د-1) رغبة الأعضاء في "إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية القابلة للتكيف لأغراض الدمار الشامل من الترسانات الوطنية". ولكن بعد مرور 75 عاما على اتخاذ ذلك القرار، الذي تضمن اعترافا بأن نزع السلاح النووي مسألة ذات أولوية لضمان السلام والأمن الدوليين، نظرا إلى أن تلك الأسلحة تهدد وجود البشرية في حد ذاته، يمثل الوفاء بذلك الالتزام أحد المهام الرئيسية المتبقية التي يتعين على المنظمة القيام بها لتحقيق أهدافها ومقاصدها.

ويجب اتخاذ تدابير مبتكرة وحاسمة من أجل الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة. ويجب أن يكون الإنسان محور التدابير الرامية إلى النهوض بنزع السلاح النووي، ويجب أن تضع تلك التدابير في الاعتبار الترابط القائم بين نزع السلاح النووي وركائز الأمم المتحدة. ولن يساهم التقدم نحو نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية في تحقيق السلام والأمن الدوليين فحسب، وإنما سيعزز أيضا سيادة القانون الدولي، وحماية البيئة، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، والتعاون الإنمائي.

ورغم وجود العديد من الآراء والنهج المتعلقة بكيفية إزالة الأسلحة النووية، فيمكن لبعض العناصر أو التدابير أن تسهم في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وتعززه، بصرف النظر عن النهج المفضل على الصعيد الوطني. وأولا، يجب التشديد على الأهمية المحورية لتعدد الأطراف في النهوض بنزع السلاح النووي، ويجب الاعتراف بأن نزع السلاح النووي يخدم مصلحة كل عضو في المجتمع الدولي وبأن كل عضو مسؤول عنه، وذلك دون الانتقاص من أهمية المبادرات الفردية والثنائية والإقليمية. وثانيا، من الضروري الاعتراف بأن نزع السلاح قضية مشتركة تقوم على التزامات ملموسة ومحددة تم التعهد بها في ظروف أمنية حساسة ومعقدة، وينبغي البرهنة فيها على الاستعداد للوفاء بالالتزامات المقطوعة. ولن تكون الظروف إطلاقا أفضل مما هي عليه اليوم طالما أن الإرادة السياسية موجودة.

وترى المكسيك أنه من المهم مواصلة الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية بعقد اجتماع عام رفيع المستوى في إطار الجمعية العامة، نظرا إلى أن ذلك يحافظ على إدراج مسألة نزع السلاح النووي على جدول الأعمال السياسي للمشاركين في الأسبوع الرفيع المستوى، ولأن الاجتماع يتيح للجمعية العامة فرصة لتناول الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار اجتماع عام، بالإضافة إلى مداوات اللجنة الأولى.

وقد شاركت المكسيك على أعلى مستوى ممكن في كل الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة للترويج لليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والاحتفال به. وشارك وزير خارجية المكسيك، مارسيلو إبيرارد، في الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام 2020، وأكد أثناءه أن الأسلحة النووية تشكل تهديدا عالميا، وأن تعجير السلاح النووي لن يحترم الحدود أو يميز على أساس مستوى التنمية في الدول. وقال أيضا إن استمرار وجود هذه الأسلحة يشكل مصدر قلق بالغ على الصعيد العالمي لأنه لا يمكن لأي حكومة أن تضمن أمن شعبها ما دامت الأسلحة النووية موجودة. ولذلك، تدعو المكسيك إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية باعتبارها السبيل الوحيد لتجنب خطر التفجير سواء كان متعمداً أو عرضياً. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على المجتمع الدولي أن يحمي ويقوي ويكمل النظام الحالي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومن المؤسف أن الإطار المؤسسي لنزع السلاح الذي وضعته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكّسة لنزع السلاح يشهد أزمة خطيرة، ولا سيما الشلل الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح منذ أكثر من عقدين من الزمن. وترى المكسيك أنه يجب عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي، كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة 45/75، من أجل إيلاء الأهمية القصوى مجدداً للمصلحة المشتركة المتمثلة في إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي، وربما عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكّسة لنزع السلاح، من شأنها أن تستعرض، ضمن مسائل أخرى، الإطار المؤسسي الذي أنشئ في عام 1978.

وتعتبر المكسيك أن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021 قد شكل خطوة رئيسية نحو تعزيز نظام نزع السلاح. وترحب المكسيك بذلك وبزيادة عدد الدول التي وقعت على المعاهدة أو صدقت عليها. وتتسق معاهدة حظر الأسلحة النووية مع الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتكمل تلك المعاهدة وتساهم في تنفيذها تنفيذا تاما. ويمثل بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية عنصرا من عناصر العملية الهادفة للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وسيكمل العمليات الأخرى ذات الأولوية العالية بالنسبة لنظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ويساهم ذلك أيضا في إقامة وصون عالم خال من الأسلحة النووية بكفالة عدم الرجوع عن نزع السلاح النووي عند تحقيق هدف "عالم بلا أسلحة نووية".

وتؤكد المكسيك الدور المركزي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وترى أن دخولها حيز النفاذ سيسهم في إعطاء دفع لهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولكن ما يدعو على القلق هو أنه بعد مرور 25 عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تدخل المعاهدة حيز النفاذ بعدُ بسبب انعدام الإرادة الذي أبدته بضعة بلدان. وتهيب المكسيك بالدول التي لم تصدق بعدُ على المعاهدة أو تتضمن إليها، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق الثاني، أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

وتؤيد المكسيك المبادرات الرامية إلى القيام تدريجياً بإدماج التحديات التقنية التي تصادف أثناء عملية التحقق من نزع السلاح النووي في المناقشات التي تجري في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي مقتنعة بأن الوكالة هي المنبر الرئيسي المتعدد الأطراف لمعالجة التحقق النووي بما في ذلك نزع السلاح، لأنها تتمتع بالخبرة التقنية والولاية ذات الصلة وتحظى باعتراف واسع النطاق من المجتمع الدولي.

وتدرك المكسيك تنوع الآراء والنهج المتعلقة بكيفية تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية. ويمثل السعي لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية واحداً من النهج المتبعة، وهو أحد الخيارات المتاحة لتحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل والحفاظ عليه. وبصفة عامة، من شأن الاتفاقية الشاملة أن تكمل الإطار المعياري القائم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وينبغي أن تتضمن، على الأقل، العناصر التالية:

- أحكام بشأن حظر الأسلحة النووية لضمان تحقيق اللارجعة في نزع السلاح النووي
 - أحكام بشأن حظر وجود وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى
 - إنشاء آلية لإزالة الأسلحة النووية الموجودة مع وضع أطر زمنية محددة لذلك
 - تفكيك مرافق إنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدم في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، أو تحويل تلك المرافق لأغراض أخرى
 - إنشاء آلية تحقق دولية من أجل ضمان الامتثال للالتزامات التي تُتَّعَجَبُ بموجب الاتفاقية
 - وضع ترتيبات مؤسسية تدعم تحقيق أهداف الاتفاقية الشاملة وتؤيد مبادئها.
- واعترافاً بجدوى وأهمية التقيد بمبادئ الشفافية والتحقق والارجعة في مجال نزع السلاح النووي، ستواصل المكسيك المشاركة بنشاط وبحماس في المحافل التي تتناول خطة نزع السلاح النووي، بهدف الترويج للمبادرات التي تسهم في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[13 أيار/مايو 2021]

عملاً بالفقرة 13 من قرار الجمعية العامة 45/75 المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013"، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن وضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، تود حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تذكر ما يلي:

- في 19 شباط/فبراير 2021، أودعت فنزويلا إعلانها بشأن ملكية الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة وبرامج الأسلحة النووية أو حيازتها أو مراقبتها في إقليم الجمهورية، في إطار الالتزامات المنصوص عليها في المادة 2 من معاهدة حظر الأسلحة النووية. وأودعت جمهورية فنزويلا البوليفارية صك تصديقها على المعاهدة في 27 آذار/مارس 2018.

- ويمثل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021 خطوة هامة نحو تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية. وتؤكد المعاهدة مجدداً رغبة البشرية الثابتة في التقدم نحو إزالة الأسلحة النووية، وتمثل أكبر تطور قانوني دولي يشهده هذا المجال في العقود الأخيرة ستكون له آثار مباشرة على صون السلام والأمن الدوليين.
- بيد أن تحقيق ذلك الهدف يتوقف على إجماع الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، ولكن أساساً الدول الحائزة للأسلحة النووية، من حيث التزامها بكفالة اتخاذ تدابير فعالة نحو نزع السلاح العام الكامل وغير التمييزي، دون اتباع معايير مزدوجة. ولكن من المؤسف أن العالم يشهد سباقاً نحو تحديث تلك الدول للرؤوس الحربية النووية ومنظومات إيصالها وتحسينها النوعي واستحداثها وإنتاجها وتكديسها، وهي مسألة تتعارض مع التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- ولكن سباق التسلح النووي الحالي، بما في ذلك إمكانية استخدام الفضاء الخارجي لنشر تلك الأسلحة، فضلاً عن زيادة الميزانيات المخصصة للإنفاق على الأسلحة النووية، مسائل تبعث على القلق والفرع. ويعكس ذلك حدوث انتكاسة غير مقبولة في المساعي الرامية لتحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية. وترفض فنزويلا النهج الهادف لعسكرة الفضاء الخارجي، وترى أنه من الضروري التحرك نحو صياغة صك دولي ملزم قانوناً لتقادي تحول الفضاء الخارجي إلى مسرح حرب جديد.
- وتهيمن مصالح هذه المجموعة الصغيرة الصغيرة جداً من الدول على مصالح البشرية إجمالاً، لأن عقائدها الاستراتيجية وسياساتها الأمنية تقوم على استخدام الأسلحة النووية كأداة للردع. وعندما تُنشر هذه الأسلحة داخل أقاليم دول أخرى من خلال اتفاقات ومعاهدات دفاع إقليمية، تتخفي هذه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وراء العقائد التي تروج لها تلك الدول. والأمر المؤسف والمشين أكثر هو التهديد باستخدام تلك الأسلحة ضد الدول التي لا تملكها.
- وتكرر فنزويلا تأكيد ثقتها بأن مؤتمر الأطراف المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي كان من المقرر عقده في البداية في عام 2020، سيعتج إحراز تقدم كبير على مستوى الركائز الثلاث للمعاهدة، ولا سيما فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي ديباجتها، وترى أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشرع في التفاوض بحسن نية على تخفيض وتصفية ترساناتها النووية. وفي هذا السياق، تعيد فنزويلا تأكيد دعمها للالتزام بنزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة، كما هو منصوص ومتفق عليه في المادة السادسة من المعاهدة.
- وتحت فنزويلا جميع البلدان على اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها، وكذلك جميع الصكوك القانونية الدولية الأخرى المعنية بهذا المجال، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لكي تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. كما تدعو فنزويلا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى عدم إجراء تجارب تجريبية للأسلحة النووية أو أي تجارب نووية أخرى ومواصلة وقفها الاختياري في هذا الصدد والامتناع عن أي أعمال تتعارض مع هدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقصدتها. وبإضافة طابع عالمي على جميع المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي والتقييد الصارم بأحكامها، سيتسنى تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية بصفة نهائية.
- وتضم فنزويلا صوتها إلى الأصوات الداعية إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، على سبيل الأولوية، لاستعراض ما أُحرز من تقدم في هذا المجال.